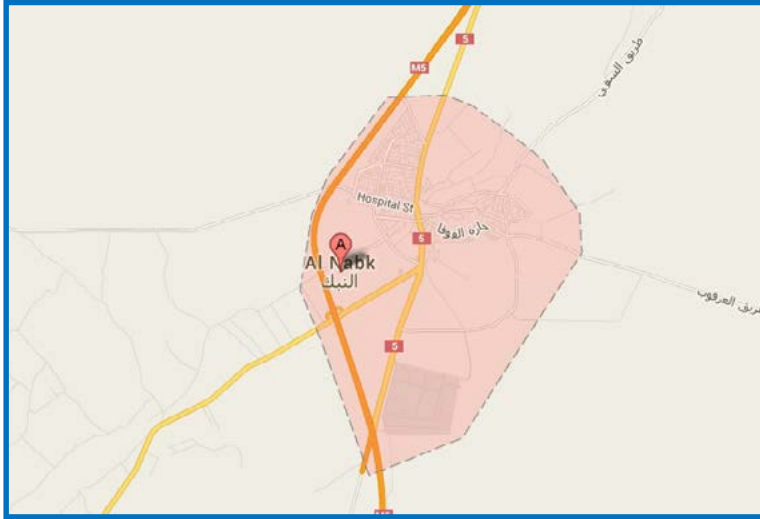




## قصف وقتل وحصار و اجتياح القوات الحكومية وميليشات موالية لها مدينة النبك

### مقدمة التقرير:

تتبع مدينة النبك محافظة ريف دمشق وتقع إلى الشمال من العاصمة السورية , إلى الجنوب من النبك تقع بلدة يبرود ومن الشمال بلدة دير عطية , وكموقع عسكري تقع النبك بين اللواء 18 جنوباً والدفاع الجوي والأمن العسكري ومدرسة الإشارة من الغرب , ومن الشمال الشرقي الرادار , أي أن المدينة جغرافياً مطوقة بالكامل من قبل قوات الحكومة السورية .



اقتصرت دور النبك مع بدء الاحتجاجات المناهضة للحكومة السورية باستقبال جرحى البلدات المجاورة إلى أن تم السيطرة عليها من قبل قوات المعارضة المسلحة . بعد سيطرة المعارضة عليها وكما هي سياسة الحكومة السورية في معاقبة شاملة للأهالي جميعاً ، بدأت القوات الحكومية السورية بقصف النبك منذ تاريخ 20-11-2013 ومن ثم طبقت سياسة الحصار على المدينة بتاريخ 24-11-2013 الذي شمل قطع جميع الخدمات من كهرباء وماء واتصالات إضافة إلى منع دخول الغذاء والدواء والمحروقات بالكامل وقد استخدمت قوات الحكومة السورية في قصف أحياء مدينة النبك كل من الطيران الحربي وصواريخ أرض أرض والصواريخ الفراغية واستمر هذا القصف قرابة ال 21 يوم خلف أضرار بشرية و دماراً واسعاً و خرجت المعارضة المسلحة من المدينة اثر ذلك .

يتضمن التقرير :

مقدمة التقرير

تفاصيل التقرير

تحميل المسؤولية والاستنتاجات

و التوصيات





## التفاصيل :

تعتمد منهجية التقرير على التحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في محافظة ريف دمشق مع عدد من الأهالي والناشطين المتواجدين في مدينة النبك حيث يحتوي التقرير على رواية لشاهدي عيان , إضافة إلى الأخبار والصور التي وردتنا عبر ناشطين متعاونين معها داخل المدينة .

الأستاذ أبو راغب وهو أحد المدنين المتواجدين في مدينة النبك وكان شاهداً على حادثة احتراق أحد الأبنية في المدينة تواصل معه فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان و أخبرنا بشهادته:

« أثناء الحصار يلي طبقو علينا النظام والقصف بالصواريخ الفراغية وصواريخ سكود , القصف كان ليل نهار وبشكل غزير كثير , استهدف القصف مبنى سكاني جانب جامع الغفري في ساحة المخرج وسط البلد وبدأ المبنى بالاحتراق , ركضنا باتجاه المبنى لنساعد بإطفاء الحريق ,وانقاذ الناس العالقين بين النار , و قام أحد الشباب بمحاولة ايصال خرطوم الماء الى سطح المبنى ولكن كان هناك قنص تابع للنظام على مرمى سطح المبنى وبدأ القنص باستهداف الشاب ومنعه من اطفاء الحريق , استطعنا بعد معاناة كبيرة إخراج الناس من المبنى ولكن لم نستطع إطفاء الحريق لأنه زادت وتيرة القصف علينا وطالت القذائف مسجد الغفري » يمكن التواصل معه عبر حساب سكايب ( zen.aladin4 )

أبو علي وهو أحد عناصر الجيش الحر الذين كانوا في مدينة النبك وتواجد أثناء فترة الحصار أخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشهادته :

«قوات النظام قطعت الاوتسترد الدولي من جهة النبك بالتعاون مع لواء ذو الفقار العراقي يلي حاصر النبك من الشمال ومن جهة الغرب تواجدت قوات الحرس الجمهوري وعناصر من حزب الله أما من جهة الجنوب فكانت النبك محاصرة من قبل اللواء 18 بالتعاون مع عناصر الفرقة الثالثة التابعة للجيش السوري .

و بعد 13 يوم من الحصار والقصف المتواصل دخلت قوات النظام إلى حي الفتح , هذا الحي واقع شمال غرب النبك واقتحموا أحد المباني وإعداموا كل من فيها ميدانياً و ذبحاً بالسكاكين , يلي ارتكب المجزرة هو قائد لواء ذو الفقار أبو شهد الجبوري و بعد المجزرة حصل اتفاق بيننا وبين النظام على هدنة مقابل إنشاء طريق آمن للمدنيين , تراجعنا للخط الثاني بس متل عادة النظام خرق الميثاق بعد ساعتين ودخلت قواته مع قوات لواء ذو الفقار وسيطروا على كامل حي الفتح وعلى مدى 8 ايام بعد سيطرتهم على حي الفتح وباقي الاحياء توالى المجازر وعمليات الإعدام الميداني وخلال كامل مدة الاقتحام النظام ما سمح للمدنيين بالنزوح خارج النبك و تم فتح طريق بعد انتهاء السيطرة على المدينة حتى يتمكنوا من متابعة السرقة والنهب » يضيف ابو علي يصف لنا مجزرة حدثت بحق 7 أطفال من مدينة النبك « في اليوم ال 18 للحصار و بعد انسحابنا من النبك , النظام وقوات الميليشيا العراقية اتركبت مجزرة بحق 7 أطفال من النبك وارسلت جثثهم في سيارة إلى يبرود , النظام قصد أنو يرسل رسالة لأهل يبرود أنو القتل والمجازر رح توصل ليبرود »

## حصيلة الضحايا :

استطاع فريق الشبكة السورية في محافظة ريف دمشق توثيق ضحايا النبك على امتداد الفترة بين 20-2013-11 حتى 27-2013-12 حيث استمرت عملية البحث عن الجثث في المنازل والبساتين التي دخلتها قوات الحكومة السورية لأيام عديدة . تمكن الفريق من توثيق مقتل ( 401 ) شخص يتوزعون إلى ( 362 ) مدنين و ( 39 ) من الجيش الحر , بين 362 مدني 102 طفل و96 سيدة رابط يحوي اسماء الضحايا.

الصور والمرفقات :



صورة توثق حريقاً في أحد الأبنية في المدينة والتي تم ذكرها في رواية ( أبو راغب ). مقطع فيديو يظهر فيه القصف الذي تعرضت له مدينة النبك 20-11-2013 مقاطع فيديو يظهر فيها آثار القصف من تصاعد الدخان واشتعال الحرائق.



صور توثق جثث لضحايا قضاوا في مجزرة النيك تم العثور عليهم بتاريخ 24-12-2013 خلف كازية حيث تم اعدامهم ومن ثم حرق جثثهم



### الاستنتاجات :

1. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القصف على مدينة النيك كان في معظم الحالات عشوائيا وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل ، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جرائم جريمة حرب وقد توفرت فيها كافة الأركان .
2. أيضا ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن ما حدث في عمليات القتل و الاعدام وبعضها على نحو طائفي هي جريمة ضد الإنسانية ، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثا شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية و واسعة الانتشار .
3. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.
4. إن تلك الهجمات، ولا سيما عمليات القصف و الحصار ، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جدا تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جدا إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
5. إن حجم المجزرة ، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها ، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة .

### التوصيات :

#### إلى الأمم المتحدة و مجلس الأمن:

- 1.إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية والتوقف عم تعطيل القرارات التي يفترض بالمجلس اتخاذها بشأن الحكومة السورية لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى جميع الدكتاتوريات حول العالم ويعزز من ثقافة الجريمة.
- 2.فرض عقوبات عاجلة على جميع المتورطين في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان .
- 3.الزام الحكومة السورية بادخال جميع المنظمات الإغاثية و الحقوقية و لجنة التحقيق الدولية و الصحفيين وعدم التضييق عليهم
- 4.ضمان عدم توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الحكومة السورية لأنها تستخدم في هجمات واسعة ضد المدنيين .
- 5.يتوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن و السلم الأهلي في سورية لأن الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية تشكل تهديدا صارخا للأمن و السلم الدوليين .
- 6.ادراج المليشيات التي تحارب إلى جانب الحكومة السورية والتي ارتكبت مذابح واسعة كحزب الله و الألوية الشعبية الأخرى و جيش الدفاع الوطني و الشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية ، إضافة إلى تنظيم دولة العراق و الشام التي ارتكبت جرائم عديدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة .
- 7.تطبيق مبدأ « حماية المدنيين » الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحالة السورية عام 2005 و تؤكد بأن هذا المبدأ إن لم يطبق في سورية فأين سوف يطبق .
- 8.التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفا رسميا «بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية » فيما يتعلق بالجانب الإغاثي و التوقف عن امدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية و المعنوية والتي غالبا لاتصل لمستحقيها بل للموالين للحكومة السورية .



### مجلس حقوق الإنسان :

1. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير .
2. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب .
3. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية -روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من انتهاكات في سورية .
4. إيلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا . إلى جامعة الدول العربية
1. فرض عقوبات شاملة على جميع المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم في سورية و حث كافة دول العالم على ذلك .
2. زيادة المساعدات الإنسانية وخصوصا على مستوى التعليم و الصحة ، ورعاية مصالح اللاجئين السوريين في الدول العربية
3. مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه .
4. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
5. الاهتمام الجدي و البالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية و المتابعة الدائم و محاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا ورعايتهم نفسيا و ماديا و تعليميا .
6. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين -روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري و تحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية

### إلى الحكومة السورية:

1. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الانسان.
  2. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الانساني بموجب توقيعها على نظام روما الأساسي ، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.
  3. السماح الفوري لدخول لجنة التحقيق الدولية و تسهيل عملها و التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان و المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان .
- لجنة التحقيق الدولية
- على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع و كأنه بين طرفين متساويين بالجرائم و القوة و مركزية القرار ، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية ، كما يتوجب على اللجنة زيادة كواردها المختصين بالشأن السوري نظرا لحجم الجرائم التي ترتكب يوميا مما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل .



Syrian Network For Human Rights

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

